مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

The role of investment in the development of manufacturing industry

Dr. Ghassan Ibrahim [*]
Fater ali [**]

(Received 17 / 5 / 2017. Accepted 28 / 8 / 2017)

□ ABSTRACT □

In this research study the role of investment, both public and private sectors in the development of the manufacturing industry in Syria, through a set of indicators and statistical data for the industry, this study showed that investment a significant role adult impact in the industry, where the investment decline in recent years of the study the rates of negative growth, in light of public investment fell after he occupied the largest proportion of investment and increased private investment role. the study also showed that the decline in investment had a negative impact on all industry indicators manufacturing in Syria, in terms of reduced its contribution to net GDP Of the total, and the private sector with the largest proportion of the public sector in its contribution to the net gross domestic product manufacturing, with a deficit in the trade balance of manufacturing, with the observation that the number of workers in the manufacturing industry occupies the largest proportion of about 70%, but it began to decline.

Keywords: investment, manufacturing, net domestic product, trade exchange.

[*]**Assistant Professor- Faculty Of Economics - University Of Damascus- Damascus - Syria.**
[**]**Postgraduate Student - Faculty Of Economics - University Of Damascus- Damascus - Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

دور الاستثمار في تنمية الصناعة التحويلية

الدكتور غسان ابراهيم [*]
فاطر علي [**]

(تاريخ الإيداع 17 / 5 / 2017. قُبِل للنشر في 28 / 8 / 2017)

□ ملخّص □

تم في هذا البحث دراسة دور الاستثمار بشقيه العام والخاص في تنمية وتطوير الصناعة التحويلية في سورية ، من خلال مجموعة من المؤشرات والبيانات الاحصائية الخاصة بهذه الصناعة ، وبينت هذه الدراسة أن للاستثمار دور كبير وأثر بالغ في هذه الصناعة ، حيث تراجع الاستثمار في السنوات الاخيرة من الدراسة وبمعدلات نمو سالبة ، في ظل تراجع الاستثمار العام بعد ان كان يحتل النسبة الأكبر من الاستثمار وتزايد دور الاستثمار الخاص ، كما دلت الدراسة أن هذا التراجع في الاستثمار أثر سلباً على جميع مؤشرات الصناعة التحويلية في سورية ، من حيث انخفاض مساهمتها في صافي الناتج المحلي الاجمالي ، والقطاع الخاص ذات النسبة الأكبر من القطاع العام في مساهمته في صافي الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية ، مع وجود العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية ، مع الملاحظة أن عدد العمال في الصناعة التحويلية تحتل النسبة الأكبر بحوالي 70% إلا انها بدأت بالتراجع .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار ، الصناعة التحويلية ، صافي الناتج المحلي ، التبادل التجاري.

[*]**مدرس – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
[**]**طالب ماجستير – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق – سورية .**

مقدمة :

في ظل التطورات الهامة على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم ، يعد الاستثمار من الادوات الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي دولة ، ولهذا فقد باتت الدول في الوقت الحاضر تتسابق لتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية لجذب الاستثمارات إليها،وتقوم بإصلاحات اقتصادية وضريبية وقانونية إضافة لتطوير بنيتها الأساسية وتحاول إبراز ما تملكه من مزايا تفاضلية ، وتروج لها بكافة السبل لإقناع المستثمرين المحتملين بأنها البلد الأفضل لإقامة المشاريع الاستثمارية فيها.مما لا شك فيه أن تدفق الاستثمارات طويلة الأجل وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أداة رئيسة لإصلاح عدد من المشكلات والاختلالات التي تعاني منها الاقتصاديات مما يمكنها من الانخراط في الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك عبر مساهمته الفاعلة في تكملة الجهود الإنمائية الوطنية وتوطيد تنمية الهياكل الأساسية وزيادة فرص العمل وتعزيز نقل التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للسلع والمنتجات". ويعد قطاع الصناعة القطاع الأبرز الذي يجب جذب الاستثمارات اليه وخصوصاً الصناعة التحويلية، فالعمل على تنمية هذه الصناعة يعد من القضايا الرئيسية التي يجب العمل عليها، لأن الصناعة التحويلية تشكل عماد القطاع الصناعي وخصوصاً في سورية لما فيها من تنوع ،وفي ظل تراجع الثروات النفطية وتراجع صناعتها، وقد بينت نتائج دراسات وأبحاث سابقة عديدة (البشير، أمين، 2008) و(شوقي، محمد،2001) أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني وضرورة وضع استراتيجية خاصة لتطوير قطاع الصناعة التحويلية وذلك بهدف بناء قاعدة صناعية متينة وجعل الصناعة التحويلية مصدراً أساسياً للدخل، ورفع مستوى جودة المنتجات السورية وايجاد إنتاج مخصص للتصدير وفقاً للمعايير والمواصفات الخارجية والترويج لصادراتنا السورية وإنشاء بنك لتنمية الصادرات السورية . كما بينت نتائج دراسات أخرى (العلي، ابراهيم، محمود،2002) تنامي أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي وضرورةالاستمرار بتحسين بيئة الاستثمار الاقتصادية والادارية والاسراع بإقامة المدن الصناعية وتجهيزها بكافة الخدمات وخصوصاً المصرفية. وهذا ما دعانا الى دراسة دور الاستثمار بشقيه العام والخاص على تنمية هذه الصناعة الهامة في سورية وهي الصناعة التحويلية .

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من الدور الأساسي للاستثمار وآثاره المباشرة في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية خاصةً، وضرورة توجيه الاستثمار إلى القطاعات المادية وأهمها الصناعة التحويلية، وما للصناعة التحويلية من دورمحرض ومهم في التنمية الصناعية وجذب فروع صناعية أخرى في سورية. ويهدف البحث إلى تبيان عدة نقاط أهمها:

1-تحليل أوجه الاستثمار في سورية وتطور هذا الاستثمار بشقيه العام والخاص .

2-دراسة واقع الصناعة التحويلية في سورية وموضعها في القطاع الصناعي السوري .

3-بيان دور الاستثمار في تطوير الصناعة التحويلية ومقدار الاستثمار في هذه الصناعة الحيوية.

طرائق البحث ومواده:

تتكون مواد البحث من بيانات إحصائية تتعلق بقطاع الصناعة التحويلية حصل عليها الباحث من عدة مصادر وهي : المكتب المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية) ومنشورات مصرف سورية المركزي كالنشرات الربعية وتقرير التطورات النقدية والمصرفية التي ينشرها المصرف وكذلك بيانات صادرة عن هيئة الاستثمار السورية وكذلك

بيانات متعلقة بالقطاع الصناعي من وزارة الصناعة والشركات الصناعية سواء عامة أو خاصة .وهذه البيانات هي عينة غرضية حيث يكون الأساس في المعاينة هنا هو حكم الخبير في اختيار الحالات المطلوبة و للتعرف على أنواع معينة من الحالات لدراستها دراسة متعمقة حيث سنبين تطور الصناعة التحويلية في سورية، ومدى أهميتها في سورية ونسبتها من القطاع الصناعي ككل ، وما قيمة الاستثمار المقدم لهذه الصناعة الحيوية في سورية ، وسنعتمد في تحليلنا لواقع هذه الصناعة على البيانات والأرقام الموجودة والمتوافرة لدينا حتى تاريخ اندلاع الازمة في سورية عام 2011 بسبب عدم امكانية الحصول على أرقام واضحة وعدم وجود أرقام دقيقة بعد وقوع الأزمة السورية، وما خلفته هذه الازمة من أثر سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية ، ومن تدمير و تخريب ممنهج للمصانع والمنشآت الصناعية ككل ، وخروج بعض المناطق التي يتواجد فيها الكثير من منشآت الصناعة التحويلية عن سيطرة الدولة.

سوف يعتمد هذا البحث على طريقتين في الدراسة وهما: **المنهج الوصفي التحليلي** الأكثر ملائمة للدراسة الحالية ، الذي يعتمد على التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ، بهدف وصف وتحليل الاستثمار وتطوره ، ووصف حالة الصناعة التحويلية في سورية ومن ثم تحليل واقع هذه الصناعة بالاستناد إلى جملة من الأرقام الكفيلة بدعم النتائج والطروحات . **والمنهج الإحصائي التحليلي** في تحليل واقع الصناعة التحويلية من خلال البيانات المتعلقة بهذه الصناعة وذلك باستخدام الرزمة الاحصائية spss. بهدف معرفة الأثر الحقيقي للاستثمار على هذه الصناعة لكي يتم العمل على تنميتها تنمية حقيقية .

النتائج والمناقشة:

أولاً: رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة التحويلية :

(بملايين الليرات السورية)

النشاط الصناعي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ص- تحويلية قطاع عام	57474.5	79930.1	97362.3	75370.3	104037.8	109042.1	517846	118604	144632	142405	169194
ص- تحويلية قطاع خاص	80729	85583.2	89636.1	94075.2	101235	108778	124951	138581.8	159155.8	177807.3	177817.3
مجموع الصناعة التحويلية	138203.5	165513.3	186998.4	169445.5	205272.8	217820.1	642797	257185.8	303787.8	320212.3	347011.3

نسبة النمو السنوية	-	19.7	13	-9.4	19.8	6.1	19.5	-59	18.1	5.4	8.3
ص –الاستخراجية	133558.2	108756.2	130425.9	130347.3	397426.4	285889.6	44181	79898	87621	78222	65385
صناعة الماء والكهرباء	181790.6	185632.9	285052.5	267393	224468.9	323354	341653	439525	466220	358339	384434
مجموع الاستثمارات في الصناعة	453552.3	459902.4	602476.8	567185.8	827168.2	827063	1028631	776608.8	857628.8	756773.3	796830.3
نسبة ص –تحويلية من مجموع القطاع الصناعي	30.4	35.9	31	29.9	24.6	26.3	62.4	33	35.4	42.3	43.5

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) – هيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمار السنوي: الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2007–2008–2009 –2010) النسب من إعدادالباحث

يكتسب القطاع الصناعي وبخاصة الصناعة التحويلية أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني، باعتباره الأقدر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني ،وكذلك تفعيل عملية التنمية لما يتمتع به من ديناميكية ذاتية وعلاقات ترابطية واسعة مع كافة القطاعات الاقتصادية وتنوع هائل في الأنشطة . إضافة إلى إمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة ، لذلك العمل على زيادة توجه الاستثمارات نحو هذه الصناعة وتطور الوزن النسبي لهذا القطاع يعد من العناصر المهمة والأساسية، وتعطي صورة واضحة عن مدى التطور الحاصل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. ويتبين لنا من خلال دراسة تطور رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة في الجدول السابق ، أن رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية للقطاع العام خلال الفترة المدروسة تراوحت بين (57474.5 – 169174) مليون ل.س ، حيث وصلت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام إلى أعلى قيمة لها في عام 2006 وهو (517846) مليون ل.س، ولكن انخفضت تدريجياً بعد عام 2006 بمعدل نمو سالب ليبلغ في العامين 2009 وَ2010 على التوالي 142405 مليون ل.س و169194 مليون ل.س ، وبنسبة تراوحت من 41% عام 2000 لتصل نسبة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام إلى 81% وهي أعلى نسبة عام 2006 من أصل رؤوس

الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة التحويلية لتنخفض النسبة إلى 49% عام 2010 ، مقابل نسبة 59% لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص للصناعة التحويلية عام 2000 لتتراجع النسبة إلى 19% عام 2006 لتكون 51% عام 2010 . أما رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية للقطاع الخاص خلال الفترة نفسها تراوحت من80729 مليون ل.س عام 2000 ليصل عام 2002 إلى89636.1 مليون ل.س ليكون في العام 2006 حوالي 124951 مليون ل.س ، ليكون 177817 مليون ل.س عام 2010 علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة في هذه الفترة بلغ (120)%.حيث توالى الارتفاع التدريجي لرؤوس الأموال المستثمرة عام بعد عام في القطاع الخاص.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية ككل : فإن الارتفاع التدريجي لرؤوس الأموال المستثمرة بقي مستمراً من 138203.1 مليون ل.س عام 2000 ليكون 186998.4 مليون ل.س عام 2002 لينخفض في العام 2003 إلى 169445.5 مليون ل.س حيث تراجعت بمعدل نمو سالب حوالي (9.4-)% ليرتفع بعد ذلك ليصل إلى أعلى قيمة له في عام 2006 إلى 642797 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (19.5)% بسبب الارتفاع الاستثنائي في عدد عمال القطاع العام في الصناعة التحويلية لينخفض بعد ذلك في عام 2007 إلى 257185.5 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (59-)% ليعود ويتابع التزايد المستمر حتى عام 2010 إلى 347011.3 مليون ل.س، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

تدرج رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية

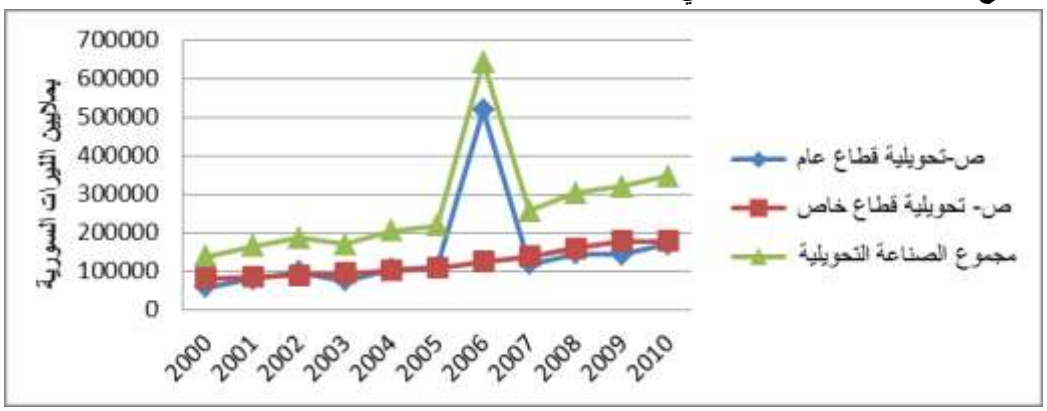

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

وبمقارنة رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة التحويلية مع غيرها من الصناعات الأخرى نلاحظ أن رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات الاستخراجية خلال الفترة المدروسة تراوحت بين (44181،397426.4) مليون ل.س علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة في الصناعة الاستخراجية خلال هذه الفترة بلغ (51-)% . كما أن رؤوس الأموال المستثمرة في صناعات الماء والكهرباء خلال الفترة تراوحت بين (181790- 466220) مليون ل.س علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة استمرت بالارتفاع حتى وصل إلى الذروة عام 2008 لينخفض بعد ذلك في العامين اللاحقين كما في الشكل التالي :

رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات الصناعية المختلفة

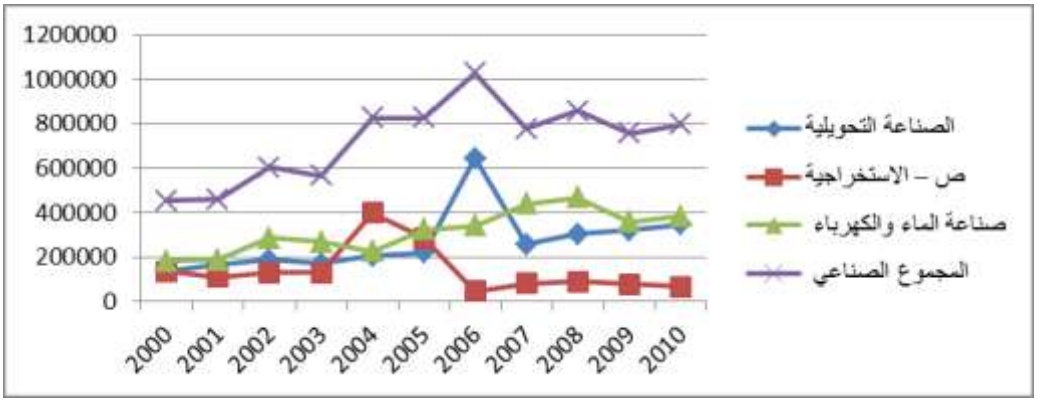

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

ويتبين من الشكل السابق أيضاً أن القطاعات الصناعية كانت متقاربة نسبتها من بعضها البعض بالمتوسط في البداية بالنسبة للمجموع الصناعي أي حوالي 30 % من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي ، فقطاع الصناعة التحويلية بقي محافظاً على نسبة متقاربة من 30.4% عام 2000 ليرتفع إلى 35.9% عام 2001 لينخفض إلى 24.6% عام 2004 حتى ارتفع في عام 2006 ليشكل 62.4% من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي ثم ليعود وينخفض ليصل في عام 2010 إلى 43.5% مع ملاحظة الانخفاض الكبير في نسبة الصناعة الاستخراجية في الأعوام الأخيرة لتشكل نسبة 8.2% من مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي أما صناعة الماء والكهرباء فشكلت في العام 2010 نسبة 48%.

واقع الصناعة التحويلية في سورية:

أولاً: صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية : ارتفع صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية تدريجياً من 28913 مليون ل.س عام 2000 إلى 70665 مليون ل.س عام 2001 بمعدل نمو كبير بلغ 144% ليستمر بالارتفاع بمعدلات نمو ضعيفة ، ليرتفع في العام 2004 ليبلغ 114310 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ 47.7% عن العام السابق ، ليتراجع الناتج الصافي في العامين 2006–2007 بمعدلات نمو سالبة بلغت (2.4–)%، (1.5–)% على التوالي ليعود الارتفاع في الاعوام 2008–2009 ليصل في العام 2010 إلى 181199 مليون ل.س بمعدل نمو 16.4% . أما الناتج الصافي للصناعة التحويلية في القطاع العام خلال الفترة المدروسة تراوح بين (12791–، 39668) مليون ل.س ، مع ملاحظة انخفاض شديد في الأعوام 2000 و2006 و2007 و2008. حيث أن معدل النمو في العام 2006سالب ووصل إلى (13.1–)% بعد أن كان (7.2)% في عام 2005. وبقي معدل النمو سالب في العامين 2007 و2008. ثم عاد وارتفع في السنوات اللاحقة ليصبح معدل النمو في العام 2009 حوالي(74.5)%، وفي عام 2010 حوالي (12.3)% مع ملاحظة أن نسبة صافي الناتج للقطاع العام للصناعة التحويلية إلى صافي الناتج للصناعات التحويلية بقيت أقل من القطاع الخاص فتراوحت النسبة في القطاع العام من(44.2– و27.5)% ليكون 22% عام 2010، وتراوحت النسبة في القطاع الخاص من (84،70)% خلال فترة الدراسة ليصل إلى 78%في عام 2010 كما في الجدول التالي.

الجدول (3/2) الإنتاج وصافي الناتج المحلي للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية في سورية الوحدة :مليون ل.س

البيان	إنتاج القطاع الخاص التحويلي	معدل نمو إنتاج القطاع الخاص التحويلي %	نسبته إلى إنتاج الصناعة التحويلية الكلي %	صافي الناتج للقطاع الخاص التحويلي	معدل نمو صافي الناتج الخاص التحويلي %	نسبته إلى صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية %
2000	159867	–	48.85	41704	–	144.2
2001	176951	10.7	50.14	49654	19.0	70.3
2002	178947	1.1	49.5	50021	0.73	67.7
2003	188866	5.5	50.14	47382	-5.3	60.5
2004	249677	32.2	54.29	83081	75.3	72.7
2005	288635	15.6	50.39	88204	6.1	72.5
2006	302646	4.9	43.13	94664	7.3	75.5
2007	339646	12.2	43.34	90200	-4.7	77.2
2008	370339	9.0	40.68	113980	26.4	84.92
2009	381448	3	49.26	120340	5.6	77.3
2010	428364	12.3	46.8	141531	17.6	78

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) النسب من إعداد الباحث

ويبين الجدول أن صافي الناتج للصناعات التحويلية في القطاع الخاص تراوح بين (141531،41704) مليون ل.س خلال فترة الدراسة. مع ملاحظة الانخفاضين في عامي 2003، 2007 حيث كان معدل النمو في كل من العامين سالب (5.3-) و(4.7-) بعد أن كان موجب دوماً ليعود ليرتفع بعد ذلك ليصل إلى 17.6% عام 2010 .وبمقارنة الناتج الصافي للصناعة التحويلية مع الصناعات الأخرى (الاستخراجية، والماء والكهرباء) فإننانجد تراوح صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج للصناعات الاستخراجية من عام 2000وحتى عام 2010 بين (612712،182692) مليون ل.س .حيث التذبذب في صافي الناتج فارتفع في عام 2000 لينخفض في عامي 2001 و 2002 ليعود ويرتفع بعد ذلك ويستمر بالارتفاع حتى عام 2008 ليصل إلى أعلى قيمة والبالغة 612712 مليون ل.س وينخفض بعد ذلك في عامي 2009 و 2010 . أما صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لصناعة الماء الكهرباء خلال فترة الدراسة تراوح بين 6376 مليون ل.س عام 2000 و 27851 مليون ل.س عام 2010.حيث تغير صافي الناتج صعوداً وهبوطاً ليرتفع في العامين 2001 و2002، ليتراجع تراجع حاد في العامين 2003 و 2004بمعدل نمو سالب بلغ (67-)% ليستمر بالارتفاع بعد ذلك حتى العام 2008 ليعود الانخفاض في العامين 2009 و 2010 . وشكلت الصناعة الاستخراجية النسبة الكبرى من صافي الناتج المحلي الصناعي العام حيث لم يتجاوز الناتج الصافي للصناعة التحويلية في القطاع العام ال6.3% من الناتج الصافي للصناعة في القطاع العام في عام 2010 . بينما شكلت الصناعة الاستخراجية حوالي 91% ولم تشكل صناعة الماء والكهرباء سوى 2.7%من صافي الناتج المحلي للصناعة في القطاع العام . أما بالنسبة لصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج للصناعات

الاستخراجية فقد تراوح بين (53-،1655) مليون ل.س خلال فترة الدراسة ومعدل النمو بلغ(43.5-)%.فالصناعة التحويلية تشكل النسبة الكبرى من صافي الناتج المحلي الصناعي الخاص بنسبة 99% من مجموع صافي الناتج المحلي للقطاع الخاص الصناعي . بينما لم يشكل قطاع الصناعة الاستخراجية سوى(1)% أما صناعة الماء والكهرباء فمعدومة في القطاع الخاص الصناعي وذلك في عام 2010. مع ملاحظة أن الصناعة التحويلية ككل بشقيها العام والخاص قطاع ضعيف المساهمة في الناتج المحلي ويعاني من ضعف في القيم المضافة وتدهور المستويات الانتاجية وانخفاض مستويات الجودة وبالتالي بعيد عن أشكال المنافسة ، فالنسب التالية هي لكل من الصناعة التحويلية والاستخراجية نسبة إلى الناتج المحلي الصافي للقطاع الصناعي ككل:

%	2001	2002	2005	2006	2008	2010
تحويلية	26.4	25.3	25	23	17.4	23
استخراجية	65.3	64.5	71.5	76	79	75

أما باقي النسبة المتبقية فهي لصناعة الماء و الكهرباء .

فلم تشكل الصناعة التحويلية سوى نسبة 27 % من مجمل صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في عام 2000 بينما بلغت نسبة صافي الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية 65% ونسبة صناعة الماء والكهرباء 8% ، وانخفضت نسبة صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية في عام 2010 الى 23% وارتفعت نسبة الصناعة الاستخراجية إلى 75% ونسبة صناعة الماء والكهرباء 2% فقط ، وهذا دليل ايضاً على ضعف أداء الصناعة التحويلية وزيادة الاعتماد على نواتج الموارد الاستخراجية والثروات الباطنية ،كما في الشكلين التاليين :

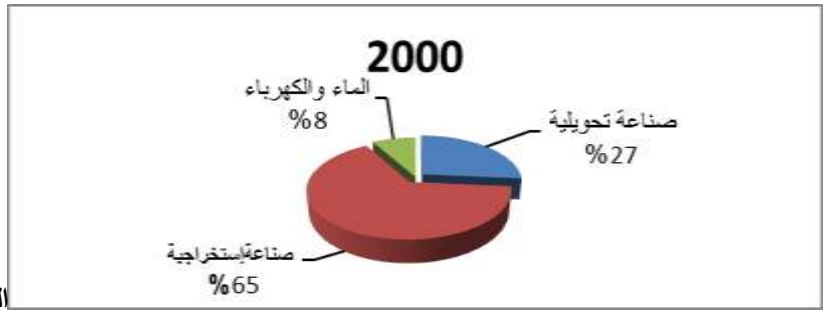

الشكل(3/1)

الشكل (3/1) نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء من صافي الناتج المحلي عام 2000

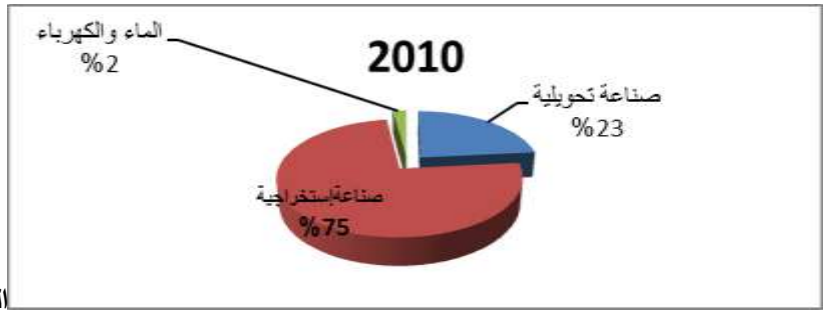

الشكل (3/2)

الشكل(3/2) نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء من صافي الناتج المحلي عام 2010

ثانياً: التشغيل في الصناعة التحويلية[2]:

بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية حوالي 231482 عامل عام 2000 ليتوالى ارتفاع عدد العمال تدريجياً في الأعوام اللاحقة بمعدلات نمو متقاربة تراوحت بين 1.8% وَ 5.7% ليصل عدد العمال في الصناعة التحويلية إلى 275990 عامل في العام 2010 ، بينما تراوح عدد العمال في القطاع العام للصناعة التحويلية خلال الفترة المدروسة بين (94497 عامل في عام 2010 كأدنى قيمة و109471عامل عام 2002 كأعلى قيمة)علماً أن معدل نمو عدد العمال خلال الفترة المدروسة كان متناقصاً وبلغ (12−)%.بينما تراوح عدد العاملين في الصناعات التحويلية للقطاع الخاص خلال الفترة المدروسة بين (124245عامل في عام 2000 وّ 181493عامل في عام 2010)، علماً أن معدل النمو موجب دوماً و بلغ خلال الفترة المدروسة (46%).كما أن عدد العمال في القطاع الخاص للصناعة التحويلية هو الأعلى وارتفع تدريجياً من عام2000 إلى عام 2010، وذلك بمعدل نمو موجب دوماً وتدرج من 3.5% عام 2000 إلى 5.2% عام 2006 ليكون 3.2% عام 2010، بينما عدد العمال في القطاع العام للصناعة التحويلية يحتل المرتبة الثانية من حيث العدد مع ملاحظة التناقص التدريجي لعدد العمال في القطاع العام حتى عام2010، وبمعدل نمو سلبي بلغ (1.1−)% عام 2001 ليكون (5.4−)% عام2009و(2−)% عام 2010، وتراجعت تدريجياً نسبة العاملين في الصناعة التحويلية القطاع العام من 46.3% من أصل العاملين في الصناعة التحويلية عام 2000 إلى 34.2% عام 2010، بينما القطاع الخاص ارتفعت نسبة التشغيل لدى هذا القطاع بالنسبة لمستوى التشغيل في الصناعة التحويلية من53.6% عام 2000 الى 65.8 % عام 2010 كما هو مبين في الشكل التالي .

تطور عدد العاملين في فروع القطاع الصناعي السوري (الوحدة :عامل)

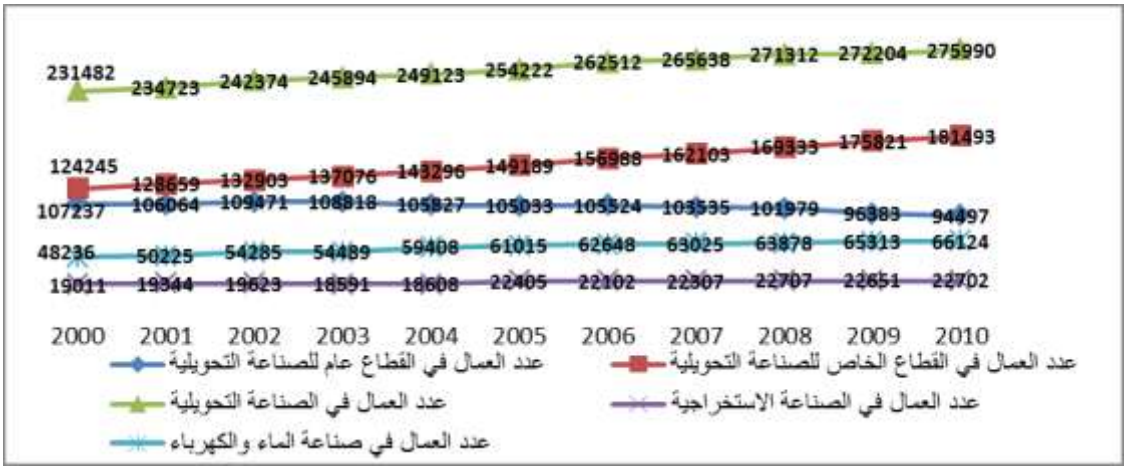

المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة الاستثمار السورية النسب من إعداد الباحث ، ص – ت : صناعة تحويلية

ولكي يمكننا متابعة تطور عدد العمال في الصناعة التحويلية نقارن عدد العمال في الصناعة التحويلية مع عدد العمال في الصناعتين الاستخراجية والماء والكهرباء[3] . فكما هو مبين في الشكل السابق فقد تراوح عدد العاملين

[2] الأرقام الواردة في الفقرة مصدرها المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، وهيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمارالسنوي : الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2010,2009,2008,2007) ، النسب من إعداد الباحث.

[3] تجدر الاشارة إلى ان عدد العمال في قطاع الصناعة الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء هو للقطاع العام فقط ، لأن عدد العمال في القطاع الخاص للصناعة الاستخراجية قليلة جداً ولا يمكن اخذها بالحسبان ، أما عدد العمال في صناعة الماء والكهرباء فهو معدوم في ظل سيطرة الدولة على هاتين الصناعتين الاستخراجية والماء والكهرباء.

في الصناعات الاستخراجية خلال الفترة المدروسة بين (19011 عامل في عام 2000إلى 22707 عامل عام2008 يصل عدد العمال في العام 2010 إلى 22702عاملعلماً أن معدل نمو عدد العمال من عام (2000–2010) بلغ (19%).بينما عدد العاملين في صناعة الماء والكهرباء خلال نفس الفترة تراوح بين (48236 ، 66124)علماً أن معدل النمو بلغ (37%). وبالنسبة للصناعة التحويلية ككل فإن نسبة التشغيل في الصناعة التحويلية تشكل النسبة الأكبر من التشغيل في القطاع الصناعي بلغت حوالي 77 %في مختلف السنوات وبلغت 75.6% عام 2010 بمعدل نمو متباين من 2.4 % عام 2000 ليكون 5.7%عام 2006 ليبلغ (1.6–) % عام 2009 وَ 1.4 % عام 2010،أما نسبة التشغيل في الصناعة الاستخراجية فهي النسبة الأقل فتراوحت من5.6%كحد أدنى و 6.2% من مجموع التشغيل في الصناعة عام 2010، بمعدل نمو متقارب بلغ 0.25 %و1.1% في العامين 2009 و 2010على التوالي ، مع ملاحظة الانخفاض الكبير في عام 2003 بمعدل نمو بلغ (5.25–)%والارتفاع الواضح في عام 2005 ليكون معدل النمو فيها 20.4% . أما بالنسبة للتشغيل في صناعة الماء والكهرباء فإن نسبتها تبلغ حوالي 18% من مجموع التشغيل في الصناعة بمعدلات نمو بلغت 4.1 % عام 2000 ليبلغ 9%عام 2004 و1.3% عام 2010.

ثالثاً: الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية

إن التبادل التجاري يمكن اعتباره كمؤشر يمكننا من خلاله التعرف على بنية القطاع الصناعي السوري، وستكون دراستنا للتبادل التجاري في الصناعة التحويلية بمقارنة تطور المستوردات والصادرات في الصناعة التحويلية مع التبادل التجاري في النوع الآخر من القطاع الصناعي وهوصناعة التعدين .

أ : **صادرات الصناعة التحويلية:** تبين إحصاءات التجارة الخارجية للقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة التغيرات التي طرأت على تصدير القطاع الصناعي ككل سواء (العام أوالخاص) ، فصادرات صناعة التعدين[4] وذلك كصناعة مقارنة مع الصناعة التحويلية فإننا نلاحظ أن القطاع العام هو القطاع المسيطر والوحيد تقريباً في صناعة التعدين ، هذه الصناعة المتعلقة بأنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي . بينما المساهمة ضئيلة جداً للقطاع الخاص ويقتصر بأنشطة أخرى متعلقة بالتعدين[5]. ولاتبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في التصدير المتعلق بصناعة التعدين سوى أقل من (0.5)%[6] أما نسبة (99.5) % فهي للقطاع العام .

أما صادرات الصناعة التحويلية فالقطاع الخاص هو القطاع ذو الأهمية الأكبر في التصدير في الصناعة التحويلية ويحتل الجزء الأكبر من نسبة التصدير في الصناعة التحويلية وخصوصاً في الخمس سنوات من(2006 وحتى 2010) ، فتراوحت نسبة تصدير القطاع الخاص في الصناعة التحويلية في الفترة (2000 – 2005) من (53إلى77) % وبعد ذلك في الفترة (2006– 2010) ارتفعت نسبة تصدير القطاع الخاص ارتفاعاً كبيراً لتكون حوالي 88% عام 2008 و73% عام 2010 . ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة لدور القطاع الخاص التحويلي في التصدير إلى:

1 – التزايد المستمر لصادرات القطاع الخاص حيث الارتفاع المتواصل في الصادرات عام بعد عام ما عدا الأعوام 2003 – 2009 – 2010 والتي حصل فيها انخفاض في الصادرات ليكون في أقل قيمة له وتبلغ (31612)[7] مليون ل.س في عام 2003 ، وماعدا ذلك فالتزايد وبمعدلات نمو مرتفعة وقفزات كبيرة كما في العامين

[4] قطاع التعدين ويشمل :(تعدين الفحم و اللغنيت استخراج الخث،استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح، تعدين ركازات اليورانيوم والثوريوم،تعدينركازات الفلزات ،أنشطة أخرى للتعدين) وذلك بحسب المجموعات الإحصائية

[5] وذلك بحسب تصنيف المكتب المركزي للإحصاء ،المجموعات الاحصائية ، إحصاءات التجارة الخارجية .

[6] النسب من إعداد الباحث، بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة، إحصاءات التجارة الخارجية .

[7] المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

2006 و 2008 فوصل معدل النمو إلى 180% عام 2006 ، لتصل قيمة الصادرات إلى أعلى قيمة عام 2008 بمعدل نمو بلغ 46.8 % عن عام 2007 ، لتنخفض بعد ذلك في العامين 2009 و2010 لتصل قيمة الصادرات في القطاع الخاص إلى (174818) مليون ل.س في العام 2010 بمعدل نمو(12-)% .

2- ضعف دور مؤسسات القطاع العام التي تعمل في الصناعة التحويلية في عملية التصدير ،وعدم قدرتها على تطوير الصناعات الممكن تصديرها والمنافسة في الأسواق العالمية. فصادرات القطاع العام التحويلي ضئيلة جداً أمام القطاع الخاص التحويلي كما بينا سابقاً، كما أن صادرات القطاع العام التحويلي يحكمها التذبذب صعوداً وهبوطاً عام بعد عام وفي الأعوام التي يكون فيها ارتفاع في التصدير وهي الأعوام (2004 – 2006 – 2007 – 2010) يكون هذا الارتفاع بسيط. ففي العام 2005 وصلت قيمة الصادرات إلى أقل قيمة لها في القطاع العام التحويلي وبلغت(20086) مليون ل.س ، لترتفع قيم الصادرات في العامين 2006 و 2007 كالتالي على التوالي (39767 و 50268) مليون ل.س بمعدلات نمو على التوالي 98 % و26.5 %، ليعود التراجع في العامين 2008 و2009 بمعدلات نمو على التوالي (9.7-)%و(18.3-)% ليعود الارتفاع في عام 2010 إلى 65185 مليون ل.س بمعدل نمو 75.7%وبمقارنةعمليات التصدير في القطاع الصناعي يتبين أن كل من صادرات القطاع العام في صناعة التعدين وصادرات القطاع الخاص في الصناعة التحويلية هما القطاعان الأكثر مساهمة ويشكلان النسبة الأكبر في عملية التصدير في القطاع الصناعي .

ب: مستوردات الصناعة التحويلية

أن ما يخص مستوردات الصناعة التحويلية فإذا قارنا قيمة المواد المستوردة لصناعة التعدين وذلك (كصناعة مقارنة) مع الصناعة التحويلية، فنجد أنه في القطاع العام خلال الفترة المدروسة النسبة الأقل، وشكل استيراد القطاع الخاص النسبة الأكبر من مستوردات قطاع صناعة التعدين ليشكل القطاع الخاص في العام 2003 أكبر نسبة له وبلغت 89% وفي العام 2004 نسبة 81.7% بينما استيراد القطاع العام فقد كان ضئيل جداً بالمقابل ليكون نسبته في العامين 2003 و2004 حوالي 11%و18.3% على التوالي مقارنة مع القطاع الخاص ،ويستمر الأمر حتى العام 2006 ليصبح استيراد القطاع العام يشكل النسبة الأكبر مقارنة بالقطاع الخاص وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لقيمة الاستيراد في القطاع العام في تلك الفترة وخصوصاً ما يتعلق باستخراج النفط والغاز، فقد بلغت نسبة استيراد القطاع العام في عام 2006 حوالي 79% لتكون نسبة القطاع الخاص 21 %، لتعود لتنخفض نسبة القطاع العام بعد العام 2008 لتكون نسبة القطاع العام والخاص في العام 2010 على التوالي 53% و47%[8].

وبدراسة عمليات الاستيراد في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة المدروسة فإنه يتبين أن القطاع الخاص أكثر استيراداً من القطاع العام ،ففي القطاع العام فإننا نلاحظ التذبذب في قيم الاستيراد، فانخفض الاستيراد في عام 2003 إلى أقل قيمة له وبلغ(51350)[9] مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (22-)% عن عام 2002 ،واستمر الاستيراد بالارتفاع التدريجي بمعدل نمو موجب ليصل إلى أعلى قيمة له في عام 2008 وبلغ (289050) مليون ل.س لينخفض بعد ذلك في عام 2009 انخفاض حاد بمعدل نمو (68-)% ليعود ويرتفع عام 2010 بمعدل نمو 108 %، أما بالنسبة لاستيراد الصناعات التحويلية في القطاع الخاص فنلاحظ الارتفاع التدريجي والمتواصل خلال فترة الدراسة فارتفع استيراد الصناعة التحويلية من حوالي 150706 مليون ل.س في الأعوام الأولى للدراسة ليصل

[8] النسب من إعداد الباحث .

[9] المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

الاستيراد عام 2010 إلى 536328 مليون ل.س ،وبمعدلات نمو متفاوتة حيث معدلات النمو كانت بحدود 22 % خلال الفترة (2000– 2006) لترتفع معدلات النمو في الفترة (2006 –2010) إلى 28%. وكما هو ملاحظ أن استيراد القطاع الخاص في الصناعة التحويلية يشكل النسبة الأكبر من استيراد الصناعة التحويلية وذات قيم أكبر من استيراد القطاع العام وبلغت نسبة القطاع الخاص 69.5 % عام 2002 ليتراجع إلى 57% عام 2007 ليرتفع إلى 85 % عام 2009 ليصبح 73 % عام 2010 وبالتالي بالمقابل فإن النسبة الأقل لاستيراد الصناعة التحويلية هي للقطاع العام .ولدى مقارنة الاستيراد في كل من القطاعين (العام والخاص) في كلا الصناعتين التحويلية والتعدين ،فإن استيراد صناعة التعدين لا يكاد يذكر أمام استيراد الصناعة التحويلية ، فالقطاع ذو القيمة الأكبر والأكثر مساهمة في عملية الاستيراد هو القطاع الخاص في الصناعة التحويلية كما بينا سابقاً، ووصلت نسبته في عام 2010 إلى 99 % من نسبة استيراد القطاع الخاص في الصناعتين (التحويلية والتعدين). بينما استيراد القطاع الخاص في صناعة التعدين فشكل 1%. ووصلت نسبة استيراد القطاع العام في الصناعة التحويلية إلى97 % عام 2010 مقابل 3% للقطاع العام صناعة التعدين.

ج : هيكل الميزان التجاري للصناعة التحويلية :

وبمقارنة التبادل التجاري للصناعة التحويلية من استيراد وتصدير في القطاعين العام والخاص، فإنه يتبين أن الميزان التجاري للصناعة التحويلية خاسر وفي كلا القطاعين العام والخاص، ويتبين أن قيم استيراد الصناعة التحويلية في القطاع العام دائماً أعلى من تصدير القطاع العام للصناعة التحويلية في كافة السنوات فتراوح العجز في الميزان التجاري في القطاع العام من (34554)[10] مليون ل.س عام 2002 و(23177) مليون ل.س عام 2003 ليصل العجز عام 2008 إلى أكبر قيمة ويبلغ (243633) مليون ل.س لينخفض العجز في عام 2009 وذلك لانخفاض الاستيراد أمام التصدير في ذلك العام فوصل إلى (55259) مليون ل.س ليعود ليزداد العجز في عام 2010 إلى (127688) مليون ل.س . أما بالنسبة للعجز في الميزان التجاري في القطاع الخاص للصناعة التحويلية فتراوح من (114227) مليون ل.س عام 2002 ليصل العجز إلى أقل حد له عام 2006 ويبلغ (90668) مليون ل.س ليصل العجز إلى أعلى قيمة له في عام 2010 ويبلغ (361510) مليون ل. س وذلك بسبب الفارق الكبير بين الاستيراد الذي بقي يزداد تدريجياً، وبين التصدير الذي انخفض في العامين 2009 و2010، والملاحظ أن العجز في القطاع الخاص أكبر بشكل واضح من العجز في القطاع العام على الرغم من إن الفاعلية الأكبر من استيراد وتصدير هي للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام كما رأينا سابقاً. وبلغت حصة التبادل التجاري للصناعة التحويلية من إجمالي التبادل التجاري الكلي خلال ثلاث سنوات متتالية 2008– 2009 و2010 وفق النسب التالية :

بلغت نسبة المستوردات للصناعة التحويلية من حجم الاستيراد الكلي كالتالي :

%	2008	2009	2010
قطاع عام	99.1	86.6	73.3
قطاع خاص	88.6	87.3	88.4
كلي	92.3	87.2	89.7

[10] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية ، النسب من إعداد الباحث .

وبلغت نسبة صادرات الصناعة التحويلية من حجم الصادرات الكلية كالتالي :

%	2008	2009	2010
قطاع عام	16	20.5	22.6
قطاع خاص	80	64.5	62.3
كلي	54.3	48.2	42.2

ويتضح من خلال نسب الصناعة التحويلية من التبادل التجاري الكلي أن نسب الاستيراد أكبر قيمة من نسب التصدير، وهذا يدل أيضاً على وجود العجز في الميزان التجاري في الصناعة التحويلية وفي كلا القطاعين العام والخاص .

القوانين و المعادلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم في البحث مجموعة من القوانين والمعادلات الإحصائية التي تم من خلالها التحقق من فرضيات البحث وربط متغيراته مع بعضها البعض وهذه المعادلات هي: معامل ارتباط كندال

الذي يستخدم في حالة البيانات اللامعلمية وغير المنتظمة وفي حال البيانات الرتبية أي غير الكمية[11] كما هو الحال في البيانات المستخدمة لدينا و يعطى معامل ارتباط كندال بالعلاقة التالية:

$$k = \frac{\sum_{i=1}^{n}(xi - \bar{x})(yi - \bar{y})}{(n-1)SxSy}$$

حيث : xالمتغير المستقل (الاستثمار) ،Y المتغير التابع (الصناعة التحويلية)

n العينة ،s_x الانحراف المعياري لx، s_y الانحراف المعياري لy .

وتمت معالجة النتائج ضمن الرزمة الإحصائية (SPSS).

حيث سنقوم بدراسة أثر الاستثمار على الصناعة التحويلية بجميع متغيراتها الاقتصادية .

وبالتالي سنقسم الفرضية الأساسية للبحث القائلة: الاستثمار لا يؤثر ايجابياً على الصناعة التحويلية إلى:

- لا يوجد تأثير إيجابي للاستثمار على صافي الناتج المحلي في الصناعة التحويلية:

الجدول التالي يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الاستثمار	9	.665*	.041	دالة
صافي الناتج المحلي	9			

نلاحظ من الجدول: إن قيمة ارتباط كندال بلغت (.665*)، ومستوى الدلالة هو(0.041) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أننا واثقون بنسبة 95% أنه كلما زاد الاستثمار ارتفع صافي الناتج المحلي وبالتالييوجد تأثير إيجابي للاستثمار على صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية أي على نقيض الفرضية المدروسة . ولمعرفة مدى شدة هذا التأثير وهذا الارتباط نحسب R^2. وبعد حساب R^2 معامل التحديد (معامل الارتباط الحدي) والذي يوضح إنه كلما تغير المتغير المستقل وهو هنا (الاستثمار) درجة واحدة فإنه يؤثر بنسبةR^2 %

[11] **سعد زغلول بشير ، دليل إلى البرنامج الاحصائي spss ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ،العراق ،2003 ، ص 144.**

في المتغير التابع[12] وبالتالي :0.44 =$(0.665)^2$= R^2 وذلك يعني إن ارتفاع الاستثمار درجة واحدة سيرفع الناتج المحلي الصافي للصناعة التحويلية بمقدار 44% .

- لا يوجد تأثير إيجابي للاستثمار على عدد العمال في ال صناعة التحويلية:

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الاستثمار	9	.600*	.020	دالة
عدد العمال	9			

نلاحظ من الجدول : إن قيمة ارتباط كندال بلغت (*600.)، ومستوى الدلالة هو(0.020) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أننا واثقون بنسبة 95% أنه كلما زاد الاستثمار ارتفع عدد العمال وبالتالي نرفض الفرضية المدروسة. ويوجد تأثير إيجابي للاستثمار على عدد العمال في الصناعة التحويلية ومقدار هذا التأثير هو كما يلي : 0.36 =$(0.600)^2$= R^2 أي إن زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة سيزيد من عدد العاملين (التشغيل) في قطاع الصناعة التحويلية بمقدار 36 %.

- لا يوجد تأثير إيجابي للاستثمار على الاستيراد في الصناعة التحويلية:

الجدول يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الاستثمار	9	.146	.160	غير دالة
الاستيراد	9			

نلاحظ من الجدول: إن قيمة ارتباط كندال بلغت (146.)، ومستوى الدلالة هو(0.160) أكبر من (0.05) بالتالي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، بين الاستثمار والاستيراد في الصناعة التحويلية وبالتالي نقبل الفرضية ولا يوجد تأثير ملحوظ للاستثمار على الاستيراد في قطاع الصناعة التحويلية.

- لا يوجد تأثير إيجابي للاستثمار على التصدير في الصناعة التحويلية :

الجدول يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الاستثمار	9	.290	.041	غير دالة
التصدير	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/5): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (290.)، ومستوى الدلالة هو(0.041) أصغر من (0.05)وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أننا واثقون بنسبة 95% أنه كلما زاد الاستثمار ارتفع صافي التصدير وبالتاليوجد تأثير إيجابي للاستثمار على التصدير في الصناعة التحويلية أي على نقيض الفرضية المدروسة . ولمعرفة مدى شدة هذا التأثير وهذا الارتباط نحسب R^2. وبعد حساب R^2 معامل التحديد (معامل الارتباط الحدي) والذي يوضح إنه كلما تغير المتغير المستقل وهو هنا (الاستثمار) درجة واحدة فإنه يؤثر بنسبةR^2 %

[12] **سعد زغلول بشير، مرجع سابق ،ص 140 .**

في المتغير التابع وبالتالي :0.084 =$(0.290)^2$= R^2 وذلك يعني إن ارتفاع الاستثمار درجة واحدة سيرفع التصدير للصناعة التحويلية بمقدار 8.4% .

الاستنتاجات والتوصيات:

على الرغم من أهمية الصناعة التحويلية في سورية، إلا أن الاستثمار المقدم لهذه الصناعة لم يرتق إلى المستوى المطلوب، الذي يمكن من خلاله تطوير هذه الصناعة والنهوض بها ، وهذاالتراجع في الاستثمار في الصناعة التحويلية في السنوات الأخيرة وخصوصاً القطاع العام أدى إلى تأثرها سلباً وفي جميع مؤشراتها وخصوصاً القطاع العام فيها، فالناتج المحلي الصافي لهذه الصناعة ضعيف ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج الصافي للصناعة، وهذا الناتج بمعظمه للقطاع الخاص، على الرغم من أن التشغيل في الصناعة التحويلية استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي والحصة الأكبر هي للقطاع الخاص، مقابل تراجع عدد عمال القطاع العام ، أما التبادل التجاري في الصناعة التحويلية، فكان العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية هو المسيطر وفي كلا القطاعين العام والخاص .

لذلكيجب دعم وتطوير الصناعة التحويلية وزيادة الاهتمام بها من خلال زيادة الاستثمار في هذه الصناعة، وكذلك تفعيل وتطوير دور المراكز والهيئات الداعمة لهذه الصناعة وبإشراف ودعم مباشر من قبل الحكومة، وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة بهذه الصناعة العريقة، مهمة هذه المراكز البحثية القيام بدراسات معمقة لمتطلبات هذه الصناعة وماهي الجهود والامكانيات الواجب توافرها للارتقاء بهذه الصناعة من حيث تحسين المناخ الاستثماري والقضاء على الارهاب والتخفيف من الأثار السلبية التي خلفتها الازمة التي عصفت في سورية الذي بدوره يمكن من جذب الاستثمار وتسهيل جميع العوائق التي تقف في وجه الاستثمارات الخارجية، والتحسين من مواصفات السلعة المنتجة كي يمكنها المنافسة في الأسواق العالمية جودةً وسعراً، وإقامة صناعات مكملة ومتكاملة ومترابطة مع بعضها .

المراجع:

أولاً: الكتب:

أ: الكتب بالعربية :

1- سوزي عدلي الناشر، *المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية* ، بيروت ، 2003.

2- طارق الحاج ، *المالية العامة* ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2000.

3- علي أحمد خليل – سليمان أحمد اللوزي، *المالية العامة والإصلاح المالي*، دار زهران، عمان، 2002.

4- عطية عبد الواحد ، *مبادئ واقتصاديات المالية العامة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

ب :الكتب بالأجنبية :

1- Democratization and Economic Reform. Annual Review of Political Science، Vol. 4 (2001)،Kurt Weyland، Neoliberalism and Democracy in Latin America: A Mixed Record. Latin American Politics and Society، Vol. 64، No. 1 (2004).

2- NORBERTO BOBBIO،LIBERALISM ; DEMOCRACY، *(London: Verso، 1990); and William H Riker، Liberalism against Populism*، (Waveland Press، 1982).

3- Antony Giddens، The third way،1998.

4 - HM GOVERNMENT، *"Building on progress: The role of the state*"، Prime Minister's Strategy Unit، Cabinet Office،The UK،2007.

5 - SAMUELSON.PAUL A. "*The Pure Theory of Public Expenditure*" ، Review of Economics and Statistics،1954.

6-DELONG ، B، " *What is Wrong in our Economies*?" January 1998.

ثانياً : الهيئات والمنظمات:

- **هيئة الاستثمار السورية:** تقارير الاستثمار السنوي الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2010،2007،2008،2009 .
- **المكتب المركزي للإحصاء :**
- المجموعات الإحصائية السورية من العام 2000 وحتى العام 2011 .
- **مصرف سورية المركزي :**
- النشرات الربعية للأعوام: من عام 2000 وحتى العام 2011 .
- نشرة التطورات النقدية والمصرفية من عام 2000 وحتى العام2011.